حَذْفُ الهَمْزِ (اعتباطاً) في القراءاتِ القرآنية دراسة في ضوءِ الدَّرسِ الصوتيِّ الحديث

م.د. حيدر نجم عبد زيارة
مديرية تربية الديوانية

الخلاصة:

لا مِرْيةَ في أنَّ صوت الهمز من أبعد الأصوات مخرجاً، وأشقّها نطقاً؛ وذلك يرجع إلى طبيعة هذا الصوت، وصفاته، فضلاً عن طريقة تخلُّقه؛ إذ يتحقق نتيجة انغلاقٍ تامٍ في الوترين الصوتيين، ثَمَّ انفتاح مفاجئ، يتخلّف عنه ذلك الصوت الانفجاري، المسمّى صوت (الهمز).

ومن ثَمَّ كان ذلك مدعاةً إلى التخلّص منه بطريقةٍ، وبأخرى. إذ مالت شريحةٌ واسعةٌ من العرب إلى تخفيفه بوسائلَ عبَّرَ عنها النحويون تارةً بأنّها قياسيَّة، وهي: إبدال الهمزة بأحد حروف اللين، وتخفيف الهمزة (بينَ بينَ)، وحذف الهمزة ونقل حركتها على الساكن الذي يسبقها . وتارةً أخرى وصفوفها بغير القياسية وتتمثل بحذف الهمز اعتباطاً، أي من دون علّة، أو سبب، وهو موضوع البحث.

وممّا تجدرُ الإشارة إليه هنا أنَّ ما يُصطلحُ عليه اعتباطاً – في عرف النحويين – لم يقف عند حدود الحذف، بل يشمَلُ أيضاً عندهم ما أُبدلَ اعتباطاً، أي من دون علّةٍ. زيادةً على أنَّ ما حُذِفَ اعتباطاً لم يقتصر على الهمز فقط، بل شملَ حروفاً أخر كالواو، والياء، والهاء، والحاء، وغيرها.

أمَّا سبب تقييد العمل بالمحذوف اعتباطاً، وبالهمز تحديداً، فذلك ناجمٌ عن سعة الحذف في المدوّنة النحوية قياساً بالإبدال، وكان للهمز القدح المُعلّى في هذا الحذف.

وتشكّلُ القراءات القرآنية السبعيّة، وغير السبعيّة، أرضاً خِصبةً لهذا النوع من الحذف، ولا سيما الهمز، ومن ثَمَّ اتُخِذَ منها مصداقاً لتوجيه هذا الحذف وبيان ماهيّته، وحقيقته.

أمّا خُطّة العمل، فقد قُسِّمت على ثلاثة محاور، هي:

أولاً : (الاعتباط) في المنظور اللغوي والاصطلاحي.

ثانياً: أصالة مصطلح (الاعتباط) في التوجيه الصوتي ومواقف اللغويين منه.

ثالثاً: توجيه القراءات القرآنية المحذوفة الهمز (اعتباطاً).

Abstract

This research is concerned with the study of the non-standard deletion of the Hamz, which is known to linguists to delete the Hamz (arbitrarily) and means what was deleted for non-bug, or without a valid reason for this deletion. This study has taken from the Qur'anic

readings a credibility to apply this omission and guide the readings therein. The work was divided into three axes:

First: arbitrariness in the linguistic and idiomatic perspective.

Second: Authenticity of the term arbitrariness in voice guidance and attitudes of grammar.

Key word: Guiding the readings of the Koranic deleted Hamz arbitrarily.

أولاً : الاعتباط في المنظور اللغوي والاصطلاحي :

يُجمعُ المعجميون القدماء والمحدثون على أنّ لمادة (عبط) معنًى رئيساً يدلُّ على حدوث فعلٍ ما من دون علّةٍ، أو سبب، أو هو على حدّ تعبير ابن فارس بأنّ ((العين والباء والطاء، أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على شِدَّةٍ تُصيبُ من غير استحقاق))[١]

إذ يطلق الاعتباط بكثرة عند القدماء على نحر الناقة، أو الدابّة عموماً من دون علّةٍ، وهي سليمةٌ فتيّةٌ ((والعربُ تقول: ألحمٌ عبيطٌ أم لحمٌ عارضةٌ، والعبيط الذي يُنحر لغير علّةٍ، والعارضة التي تنحر لعلةٍ: إمّا لكسرٍ، وإمّا لمرضٍ))[٢]. ويطلق الاعتباط أيضاً عندهم على الشابّ الصحيح إذا مات من دون علّةٍ فـ ((كلُّ من مات لغير علّةٍ فقد اعتُبِطَ))[٣]، فيقولون: اعتبطهُ الموتُ، ومات فلانٌ عبطةً، قال الخليل:((عبطتُ الناقة عبطاً واعتبطتها اعتباطاً، إذا نحرتها من غير داء وهي سمينةٌ فتيّةٌ. واعتُبطَ فلانٌ: مات فجأةً من غير علّةٍ ولا مرض))[٤]، وقال الزبيدي:((ويقال: أعبطه الموتُ واعتبطه إذا أخذه شابّاً صحيحاً ليست به علّةٌ ولا هرمٌ))[٥].

ويقولون أيضاً: ((لحمٌ عبيطٌ ومعبوطٌ إذا كان طرياً لم يُنيّب فيه سبعٌ، ولم تصبْهُ علّةٌ))[٦]، ويقال أيضاً لمن قُتِل ظُلْماً من دون قصاص: قُتِلَ اعتباطاً، قال الزبيدي: ((واعتبط فلاناً: قتله ظُلْماً لا عن قصاص، وقال الصاغاني: استعار الاعتباط، وهو الذبح بغير علّةٍ للقتل بغير جناية))[٧]، ويقال أيضاً في المعنى اللغوي للاعتباط:((عبطته الدواهي: أي نالته من غير استحقاق لذلك))[٨]، ويقالُ أيضاً ((الرجلُ يعبطُ بنفسه في الحرب عبطاً، إذا ألقاها فيها غير مكرهٍ))[٩].

ويرى العجميون المحدثون أنّ الاستعمال المعاصر لكلمة اعتباط، لم يتقيد بعد بمعنى ذبح الدابة الصحيحة من دون علة، بل اتسم بالعموم، فأخذ يطلق على كل عملٍ، أو تصرف من دون علّة، فقد ورد في معجم الصواب اللغوي:((جاء في المعجم: اعتبط الذبيحة : ذبحها سليمة من غير علة، ثم جاء الاستعمال المعاصر بإطلاق المعنى من غير تقييد بذبيحة، أو بذبحٍ أصلاً، ليكون معنى المصدر (اعتباط):دون علّة، أو سبب ظاهر، ثم نُسب الى هذا المصدر فقيل: اعتباطيٌّ))[١٠]. وجاء أيضاً في معجم اللغة العربية المعاصرة: ((اعتباط: قيام بعمل، أو توقف عنه بدون علّةٍ أو سببٍ أو مبرر... اعتباطيٌّ: اسم منسوب إلى اعتباط لا علّة له، ولا تبرير: حكمٌ، قرارٌ، اختيارٌ اعتباطيٌّ))[١١].

واضحٌ أنَّ كل ما يطلق عليه (اعتباطاً) في الاستعمال اللغوي، يكون ناجماً عن غير علّةٍ، ويبدو أنّ استعمال هذا المصطلح في التوجيه اللغوي ولا سيما الحذف، قد دخل من هذا الباب، أي الحذف من دون علّة، أو سبب، وقد أفلح

الكفويّ عندما ربط بينهما، إذ قال:((الاعتباط: هو أدراك الموت شابّاً صحيحاً، وفي بعض كتب النحو: ذبحُ الشاة بلا علّة، ومنهُ الحذفُ الاعتباطي))[١٢].

أما المعنى الاصطلاحي للاعتباط، فهو مستمدٌ من دلالته اللغوية التي مرَّ ذكرها – وأعني بها– القيام بعمل ما، أو تصرف من دون علّة، وهذا يظهر من توجيه اللغويين، قال ابن سيده:((قوله: الجَزْوُ: يعني الاجتزاء بالرطب عن الماء، وأصله الجزْءُ، ولكنه أبدلَ الهمزة واواً اعتباطاً لغير علّة، لمزاوجة الدّلْوُ، ومثله كثير في اللغة والنحو))[١٣]، وقال ابن هشام:((المراد بالآخر الذي لحقه التنوين ما كان آخراً حقيقة كالدال من زيد، والراء من عمر، أو كان آخراً حُكماً كالدال من يد وغد، والميم من دم، فإنّ لامات هذه الكلمات قد حذفت اعتباطاً، أي لغير علّة))[١٤]، ومن المحدثين من نظر إلى الاعتباط بهذا المعنى، قال الدكتور تمام حسان في العدد:((إنّ المقصود بالعدد: الإفراد والتثنية والجمع، وفكرة التقسيم إلى مفرد ومثنى، فكرةٌ اعتباطيةٌ لغوية إلى أقصى حدّ، فليس هناك أيُّ سبب منطقي لجعل العدد واحد طبقة خاصّة، واختصاص الاثنين بطبقة خاصّة، ثُمَّ حشد جميع الأعداد بعد ذلك في طبقة ثالثة هي الجمع))[١٥]. وقد يفسرون الحذف اعتباطاً بالحذف لغير موجب، قال السمين الحلبي في حذف العين من (هارٍ): ((...الثاني: أنّه حُذفت عينه اعتباطاً، أي لغير موجب، وعلى هذا، فيجري بوجوه الإعراب على لامه))[١٦]. وقد يعنون بالحذف اعتباطاً، ما جاء على غير القياس، قال ابن جنّي في قراءة من قرأ (أنِ ارْضعيه)[١٧] بكسر النون وحذف الهمز من قوله تعالى:((أَنْ أَرْضِعِيه))[١٨]:((هذا على حذف الهمزة اعتباطاً لا تخفيفاً...ولو كان على التخفيف القياس لقال:(أَنَ ارْضعيه) بفتح النون بحركة الهمزة من ارضعيه))[١٩]، وقال العكبري في يد وغد ودم ونحوها:((إن تلك الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً، فلا يُقاسُ عليها))[٢٠]، ومن المحدثين من وصف الحذف اعتباطاً بذلك، قال الشيخ أحمد الحملاوي : ((الحذف قسمان: وهو ما كان لعلّه تصريفيه ... وغير قياسي، وهو مما ليس لها، ويقالُ له: الحذف اعتباطاً))[٢١]، وقد يعبرون عنه بتعبير آخر، وهو جَرْيٌ على غير القواعد، قال أبو حفص الدمشقي في قراءة من قرأ (لكنّا هو) ((والأصل في هذه الكلمة (لكن أنا)، فنقل حركة همزة أنا إلى نون لكن، وحذف الهمزة، فالتقى مثلان، فأدغم، وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا، وقيل: حذف همزة (أنا) اعتباطاً، فالتقى مثلان فأدغم، وليس بشيء لجرى الأول على القواعد، فالجماعة جروا على مقتضى قواعدهم في حذف ألف (أنا)))[٢٢]. وقد يفسرون الحذف اعتباطاً بالحذف غير الإعلالي قال ركن الدين الاستراباذي في تصغير عطاء على(عُطَيُّ) بعد حذف الياء الثالثة: ((اجتمعت ثلاث ياءات، حذفت الياء الأخيرة نسياً استثقالاً وجُعل الاعراب على ما قبلها كيدٍ ودمٍ، وليس هذا الحذف إعلالياً حينئذ، بل اعتباطاً، فقيل : هذا عُطَيُّ))[٢٣].

من هنا فإنّ الاعتباط اصطلاحاً سواء أكان حذفاً، أم إبدالاً، يقصد به عملٌ من دون علّة، أو سبب منطقي، وهو لغير موجب، وخارج عن القياس أو القواعد الصرفية، وليس إعلالياً.

ومما يُثارُ هنا عن ما حذف اعتباطاً، أن هذا الحذف أيقصد منه التخفيف، أم هو حذفٌ لمجرد الحذف؟ واذا ثبت أن القصد منه التخفيف، و((كل حذف لا بد فيه من تخفيف))[٢٤] على حدّ تعبير الرضي، فَلِمَ لا يكون التخفيف علّة، ومن ثم يضعف قول النحويين من أنَّ الحذف اعتباطاً حصل من دون علّةٍ، أو لغير موجب يقتضيه، مع لحاظ أن العلّة أو الموجب موجود في ذلك الحذف، فقد مرّ بنا نصّ ركن الدين الأستراباذي الذي صرح فيه باستثقال اجتماع ثلاث ياءات في تصغير (عطاء) على (عُطِيُّ)[٢٥]، وطول الكلمة وكثرة حروفها في ترخيم المنادى؛ سببٌ لذلك الحذف، لذلك يرخمون الخماسي والرباعي ولا يرخمون الثلاثي، قال ابن يعيش: ((فإذا حذفت من الخمسة حرفاً ألحقته بالأربعة، وقربته من

الثلاثة؛ تخفيفاً له بقربة من الثلاثة الذي هو أقل الابنية، وإذا حذفت من الأربعة بلغتَ الثلاثة، وإذا بلغتَ الثلاثة، لم يجز أن تحذف منه شيئاً، لأنه لم يكن دونها شيءٌ من الأصول فتبلغه، لأنها هي الغاية))[٢٦].

في الواقع تتبعت بدقَّةٍ ما قاله النحويون في هذا الخصوص، فابن جني في موضع يصف الحذف اعتباطاً بأنه تخفيفٌ، إذ قال:((وقد مرّ بنا من حذف الهمزة اعتباطاً وتعجرفاً من نحو هذا أشياءٌ كثيرة من ذلك قراءة ابن كثير (إنها لَحْدى الكبر)[٢٧] فهذا في الحذف كقوله (فَلَثُمَّ عليه)[٢٨]... فلما حذف الهمزة تخفيفاً ...))[٢٩]، وفي موضع آخر ليس تخفيفاً عنده، إذ قال في قراءة من قرأ (أنِ ارْضعيه)[٣٠] بكسر النون: ((هذا على حذف الهمزة اعتباطاً لا تخفيفاً))[٣١]، والزمخشري يصف الترخيم بأنه ((حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعتباط))[٣٢] من دون القول بالتخفيف، على حين يصف ابن الحاجب الترخيم بأنه ((حذف في آخره تخفيفاً))[٣٣]، أمّا الرضي فيصف حذف آخر المنادى، اعتباطاً، إذ قال:((أنما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته... فقصد بسرعة الفراغ من النداء والإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطاً))[٣٤].

يبدو أنَّ اعتراض الرضي على ابن الحاجب كان وجيها عندما قال ابن الحاجب: يُحذف آخره تخفيفاً، دون قوله: يحذف آخره اعتباطاً، لأنّ الرضي يرى أنَّ التخفيف علَّةٌ، وأنّ كل حذف يُقصد منه التخفيف، وتخفيف المُرَخّم عند النحويين غير قياسي، ولا يخضع لقيود، أو قواعد محددة، فما جاء عنهم من حذف بلا علّة، أو موجب، أو اعتباطاً، اصطلاحٌ منهم وإلّا فكله ناجم عن علّة التخفيف، قال الرضي: ((قوله:(وهو حذفٌ في آخره تخفيفاً) يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له موجب كما كان في باب قاضٍ وعصًا، وإلا فكلّ حذفٍ لا بد فيه من تخفيف، ويقولون لهذا أيضاً : حذفٌ بلا علّة، وحذف الاعتباط مع أنه لا بُدّ في كل حذفٍ من قصد التخفيف، وهو علّة، فهذا اصطلاحٌ منهم))[٣٥].

من هنا فإنَّ ما حُذِفَ اعتباطاً يقصد منه التخفيف بلا شك في ذلك، إلّا أنه حذفٌ غيرُ قياسي، فالنحويون لم يقيّدوا موجبات هذا الحذف بقواعد محددة، كما يقولون مثلاً في الحذف القياسي الذي تخضع له واو المثال في المضارع من نحو (يَعِدُ)، فالموجب لحذف الواو عندهم وقوعها بين ياء مفتوحةٍ وعين مكسورة (يَوْعِد)، فحُذفت . لذلك صاروا إلى القول عن هذا الحذف – أعني غير القياسي– باصطلاحات متعددة، وهي (حذف بغير علّة ومن دون موجب، وحذف غير إعلالي، وغير تصريفي). وقد عبّر عن ذلك ابن جني بصراحه، فجعل الحذف اعتباطاً حذفاً غير قياسيّ، وقارن بينه وبين التخفيف القياسي، إذ قال في قراءة من قرأ (أنِ ارْضعيه) بكسر النون:((هذا على حذف الهمزة اعتباطاً لا تخفيفاً... ولو كان على التخفيف القياسي لقال:(أنَ ارْضعيه) بفتح النون بحركة الهمزة من (ارْضعيه) ومثله ممّا حذف منه الهمزة اعتباطاً هكذا لا تخفيفاً قياسياً ما أنشده أبو الحسن[٣٦]:

تَضِبُّ لِثاتُ الخَيْلِ في حَجَراتِها تَسْمَعُ من تحت العجاج لها ازْمُلا

يريد : لها أزملا))[٣٧]، فالتخفيف القياسي للهمزة في مثل هذا الموضع، أي إذا كانت متحركة وسُبقت بساكن، أن تحذف وتنقل حركتها إلى الساكن الذي يسبقها، على حين أنها هنا – في ما حُذف اعتباطاً حذفت مع حركتها .

ثانياً: أصالة مصطلح الاعتباط في التوجيه الصوتي ومواقف اللغويين منه :

يظهر أنّ متقدمي النحويين لم يستعملوا هذا المصطلح، فلم أجد – في حدود ما اطّلعتُ عليه – أن الخليل وسيبويه قد استعملا هذا المصطلح في التوجيه اللغوي، ولا سيما الصوتي، سواء اكان هذا التوجيه حذفاً، أم ابدالاً، نعم ذكر الخليل استعمال المصطلح في معناه اللغوي عند العرب على ما مر ذكره[٣٨]، بيد أنني وجدتُ ذكراً لهذا المصطلح عند أبي القاسم المراديّ، ورد فيه أن الخليل قال بحذف الهمزة اعتباطاً في كلمة (إله) و (أُناس) في ما نقل عنه سيبويه، إذ

قال في عوض (أل) من الهمزة ((الثامن:أن تكون عوضاً من الهمزة، وذلك الألف واللام في اسم الله تعالى على قول من جعل أصله: إلاهاً، وقال: بأن الهمزة التي هي فاء الكلمة، حُذفت اعتباطاً، لا للنقل، وهو قول الخليل فيما رواه عنه سيبويه))[٣٩]، وقد تتبعت ذلك في الكتاب، إلّا أنني لم أجده يصرح بهذا المصطلح، إذ قال في هذا الموضوع: ((واعلم أنه لا يجوز لك أن تنادي اسماً فيه الالف واللام البتّة، الا أنهم قد قالوا : يا الله اغفر لنا، وذلك من قبل أنَّه اسم يلزمه الألف واللام لا يفارقانه، وكثر في كلامهم فصار، كأن الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف... وكأن الاسم والله اعلم (إلهٌ)، فلما أدخل فيه الالف واللام، حذفوا الألف، وصارت الألف واللام خلفاً منها، فهذا أيضاً ممّا يُقويه أن يكون بمنزلة ما هو من نفس الحرف، ومثل ذلك أنُاسٌ، فإذا أدخلت الألف واللام قلت: الناسُ))[٤٠].

يبدو من قراءتي المتواضعة، واطّلاعي المحدود، أنّ الريادة في استعمال هذا المصطلح في التوجيه الصوتي، ترجع إلى (ابن جني)، فقد ورد ذكره في كتابه الخصائص في باب (في شواذّ الهمز)، إذ قال:((وأنا أرى ما ورد عنهم من همز الألف الساكنة في بأز، وسأق، وتأبل، ونحو ذلك ، إنما هو عن تطرق وصنعة، وليس اعتباطاً هكذا من غير مُسْكَةٍ))[٤١]، واستعمله كثيراً في كتابه المُحْتَسب، ومن ذلك قوله في قراءة من أسكن الهمزة في قوله تعالى(وامْرأتان)[٤٢]:((وجه ذلك – والله أعلم – أنهم كانوا يخفون الهمزة هنا، فيُضعفون حركتها على المعتاد من أمرها فتقرب من الساكن ... فأمّا أن يُقدّرَ به مُقدّرٌ على أنه أسكن الهمزة المتحركة اعتباطاً البتة هكذا ، فلا))[٤٣]، وبعد ذلك شاع استعمال المصطلح في التوجيه الصوتي عند اللغويين[٤٤]، والقرّاء[٤٥]، والمفسّرين[٤٦]، وحتى المعجميين[٤٧]، استعملوه أيضاً في التوجيه الصوتي.

ومما تجدرُ الإشارة إليه هنا أن ما يحذف اعتباطاً، ولا سيما الهمز، أو يبدل، وإن كان متفشياً في الاستعمال، إلّا أنهم حكموا عليه بالضَّعْفِ، والشذوذ والقِلّة، وغيرها من الأحكام، فقد حكم عليه ابن جني بأنه ضعيفٌ في القياس، إذ قال:((وجاء عنهم : سا– يسو، وجا– يجى، بحذف الهمزة فيهما .. وعلى كلّ حال فحذف الهمزة هكذا اعتباطاً ساذجاً، ضعيفٌ في القياس وإن فشا في بعضه الاستعمال))[٤٨]، وقال ابن الجزري في نحو: سيْئ، وجيْئ: ((يجوز فيها أيضاً حذف الهمز اعتباطاً فيمدُ حرفٌ، ويقصرُ على وجه اتباع الرسم، ورَجَحَ المدُّ في ذلك ... وكلٌّ ضعيف لا يصحّ))[٤٩]، وحكموا أيضاً على المحذوف اعتباطاً بالشذوذ، قال أبو حيان الأندلسي في همزة لفظ الجلالة: ((وعلى هذه الأقاويل فحذفت الهمزة اعتباطاً كما قيل في ناس أصله: أناس، أو حذفت للنقل... وكلا القولين شاذٌّ))[٥٠]، وقال العكبريّ في ضم اللام من(تعالوا) في قوله تعالى: ((تعالوا إلى ما أنزل الله))[٥١]: ((... ويقرأ شاذاً بضم اللام، ووجهه أنّه حذف الألف من تعالى اعتباطاً، ثُمَّ ضمَّ اللام من أجل واو الضمير))[٥٢].

ثمّةَ أمرٌ آخر يحسنُ بنا الوقوف عليه في ما حُذِفَ اعتباطاً، وهو ماهيّة هذا المحذوف في الوجود، وعدمه، ورجوعه إلى البنية مرّة أخرى وعدم رجوعه عند حدوث بعض التحولات الصرفية كالتصغير، والتثنية والجمع، والإضافة، وغيرها، وإمكانية تعويضه بحرف آخر، أو عدم تعويضه. في الواقع وجدتُ الرضيّ الأستراباذي يصرّح بأنّ المحذوف اعتباطاً كالعدم، بمعنى آخر، لا وجود له، إذ قال في أصل ذو : ((وإنما حُذفت اللام اعتباطاً أولاً كما في يد، ودم، ثُمّ قُلبت العين ألفاً؛ لأنّ المحذوف اعتباطاً كالعدم، ولو لم يكن كذلك لم تقلب العين))[٥٣]، على حين يرى الزمخشري أنّ المحذوف اعتباطاً كالثابت في التقدير، فقال: ((والترخيم حذفٌ في آخر الاسم على سبيل الاعتباط، ثمَّ إمّا أن يكون المحذوف كالثابت في التقدير، وهو كثيرٌ...))[٥٤]. ويرى الصبّان إمكانية تعويض المحذوف اعتباطاً، بحرف آخر، اذ قال:((حِر بكسر الحاء أصله: حرح، بدليل تصغيره على حُرَيْح، وجمعه على أحْرَاح، حذفت لامه اعتباطاً، وجُعل كيدٍ،

ودمٍ، وقد تعوّض منها راءٌ ويدغم فيها عين الكلمة))[٥٥]. وقد يُرُّد المحذوف نفسه في بعض التحولات الصرفية قال الرضي:((وأمّا ما حُذِفَ آخره اعتباطاً، فإن كان المحذوف رُدّ في الإضافة، وجب ردّهُ في التثنية أيضاً، وهو أبٌ، وأخٌ، وحَمٌ ... تقول : أبوان وأخوان وحموان))[٥٦]. ومن المحدثين من التفت إلى هذه المسألة، فوجد أن المحذوف اعتباطاً قد يعوّض في موضع، ولا يعوض في موضع آخر، وهو في قوله استند إلى ما قاله القدماء، قال الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد ((اعلم أولاً أنّ العرب قد حذفوا فاء الكلمة أحياناً، وحذفوا لام الكلمة أحياناً أخرى، وأنّ هذا الحذف قد يكون لعلةٍ تصريفية، وقد يكون اعتباطاً، لا لعلة تصريفية اقتضته، ولا لسبب أوجبه إلّا مجرد التخفيف، وأنهم قد يحذفون، ويعوضون من المحذوف شيئاً، وقد يحذفون، ولا يعوضون من المحذوف شيئاً أصلاً))[٥٧].

ثالثاً: توجيه القراءات القرآنية المحذوفة الهمز اعتباطاً:

ثمة قراءاتٌ كثيرةٌ سبعيةٌ، وغير سبعية، خُفِّفَ فيها الهمز اعتباطاً، وتخفيف الهمز بهذه الطريقة، يخرج عن القياس، أو القواعد التي وضعها النحويون لتخفيف الهمزة، وقياس ((تخفيفها لا يخلو من أن تجعل بين بين، أو بأن تقلب، أو بأن تُحذفَ))[٥٨]، والذي يعنينا هنا من هذه الوسائل القياسية، هو تخفيف الهمز بالحذف كون الموضوع يُعنى بالحذف، ويتمُّ ذلك بحذفها ونقل حركتها إلى الساكن الذي يسبقها، كقولنا في تخفيف (قَدْ أَفْلَحَ): قَدَ افْلَحَ[٥٩]. أمَّا في حذف الهمز اعتباطاً ، فإنّ الحذفَ لم يخضع لهذا القيد، إذ تحذف الهمزة بِرمَّتها أعني مع حركتها، بمعنى آخر: أنّ نقلاً للحركة لم يحصل، ولا يشترط أن يكون ما قبلها ساكناً، فقد يأتي متحركاً، لذلك ((ليس ذا بقياس متلئبٍّ... وإنما يحفظ عن العرب))[٦٠] في نظرهم، ومن ثَمَّ حكموا عليه بالضعف، والشذوذ على ما تقدّم.

ومن متابعة القراءات الخاصّة بحذف الهمز اعتباطاً في كُتُب القراءات يمكن تصنيفها على صنفين: الأول: يترتب عليه التقاءٌ بين ساكنين – في نظرهم– بعد حذف الهمز. والآخر: يُحذف فيه الهمز مباشرة من دون التقاء. من هنا سأقفُ عند نماذج معينة لكلا النوعين دراسةً وتوجيهاً، لكي نُبيين طبيعة هذا الحذف، وحقيقة هذا الالتقاء بحسب معايير الدرس الصوتي الحديث:

الأول: حذف الهمز اعتباطاً مع التقاء الساكنين: ومن ذلك ما رواه ابن مجاهد عن الزُّمَّل بن جرول في قوله تعالى: ((فلا إثْمَ عليه))[٦١]، إذ قُرِئَ (فَلَثْمَ عليه)، قال ابن جنّي: ((أصلُ قراءة الجماعة (فلا إثْمَ عليه) إلاّ أنّه حذف الهمزة البتّة ... وقد مَرَّ بنا من حذف الهمزة اعتباطاً وتعجرفاً من نحو هذا أشياء كثيرة ... فلما حذف الهمزة تخفيفاً – وإن لم يكن قياساً– التقت الألف مع ثاء إثم، وهي ساكنة، فحذفت الألف من (لا)؛ لالتقاء الساكنين، فصار (فَلَثْمَ عليه)... وعلى كل حال فحذف الهمزة هكذا اعتباطاً ساذجاً، ضعيفٌ في القياس))[٦٢].

يتّضحُ من النص أنّ الهمزة بعد سقوطها مع حركتها اعتباطاً، أو تعجرفا على ما صرَّح ابن جنّي، حصل التقاءٌ بين ساكنين: الأول (الألف) التي هي في نظر المتقدمين، حرف ساكنٌ، والثاء من (إثْم) التي تمثل الساكن الثاني، فصارت الصورة هكذا (فَلَاْثْمَ عليه)، وتمَّ التخلّص من هذا الالتقاء بحذف الساكن الاول (الالف)، فصارت صورة الكلمة هكذا (فَلَثْمَ عليه).

وبحسب معايير الدرس الصوتي الحديث يمكن أن نلحظ الآتي:

١– ليس ثمّة التقاءٌ بين ساكنين على ما صرَّح ابن جنّي؛ لأنّ الألف حركةٌ طويلة في نظر المحدثين تحرّكت بها اللام.

٢- لا يوجد حذفٌ للألف، بل هو تقصيرٌ للفتحة الطويلة= الألف، الى فتحة قصيرة، فما حصل هو صورة لمقطع مديد في درج الكلام /ل ـَ ث /، وهو من مقاطع الوقف المغلقة التي يكره العربي النطق بها في درج الكلام، ويميل دائماً إلى التخلّص منها عن طريق تقصير حركتها الطويلة، قال بروكلمان: ((وفي المقاطع المغلقة لا تتحمل اللغات السامية أصلاً إلاّ الحركات القصيرة، فإذا وُجِدَ في بناء الصيغة حركة طويلة في مقطع مغلق، فإنّها تقصّر))[٦٣]، وأرجع د.هنري فليش أيضاً تقصير الحركة إلى ((كراهة الاحتفاظ بمصوّت طويل أو مزدوج في مقطع مغلّق))[٦٤]. لأنهم يرون أن بنية المقطع المديد والمزيد في الدرج غير سائغة في بنية المقطع العربي[٦٥]، ويدخل د. تمام حسان هذا الأمر في إطار ما يعرف عنده بفقدان الكميّة للصوائت الطويلة التي يتم تحويلها إلى صوائت قصيرة، إذ قال: ((وممّا يتصل بالكلمة ما يُلحظ في الكلمات المنتهية بألفٍ، وواوٍ، أو ياء، تتلوها كلمات مبدوءة بالساكن نحو: الفتى العربي والقاضي الفاضل، ويدعو الله ، فالألف في المثال الأول تفقد كميتها وتصبح من ناحية المدة في طول الفتحة ... ولقد كان النحاة يلاحظون هذه الظاهرة ويعتبرونها جزءاً من ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين ... ولكن الذي يبدو أسلم منهجياً – في رأيي– هو النظر إلى الأمر كلّه في إطار ظاهرة الكمّيّة))[٦٦].

أمّا مقطعياً فيمكن توضيح ما حصل بالشكل الآتي:

الأصل : فلا إثْمَ = ف ـَ / ل ـَ / ء ـِ ث/ م ـَ بعد سقوط الهمزة مع حركتها نُقِلَ الصامت الثاني (الثاء) من المقطع الثالث إلى المقطع الثاني، لأنّه بقي قاعدةً من دون مصوّت:

فَلَاثْمَ = ف ـَ / ل ـَ ث/ م ـَ ، وقد تخلَّق من أثر هذا التحوّل المقطع المديد / ل ـَ ث/ في درج الكلام، وتمَّ التخلّص منه عن طريق تقصير حركته الطويلة إلى قصيرة، فتحول المقطع المديد إلى مقطع طويل مغلق، وهو مقطعٌ سائغ وشائع جداً في النطق، هكذا، فَلَثْمَ= ف ـَ / ل ـَ ث/ م ـَ .

ومن ذلك أيضاً ما نقله ابن مجاهد عن الأعمش في قوله تعالى: ((وإذا المَوْءُودةُ سُئِلَتْ))[٦٧]، فقد قرأها (المَوْدةُ)، قال السمين الحلبي: ((قرأ العامّة المَوْءُودةُ بهمزةٍ بين واوين ساكنين كالمَوْعُوْدَة .. وقرأ الأعمش (المَوْدَةُ) بزنة المَوْزةُ، وتوجيهه: أنّه حذف الهمزة اعتباطاً فالتقى ساكنان، فحذف ثانيهما، ووزنها المَفْلَة، لأنَّ الهمزة عين الكلمة وقد حُذفت))[٦٨]، وقال أبو جعفر الأنصاري: ((أمّا ما ذهب إليه ابن مجاهد فهو على حذف الهمزة اعتباطاً... فإذا حذفت التقى ساكنان، فحذف الثاني فجاء المَوْدَةُ))[٦٩]، وقال أبو حفص الدمشقي النعماني: ((وقرأ الأعمش (المَوْدَةُ) بسكون الواو، وتوجيهه أنّه حذف الهمزة اعتباطاً، فالتقى ساكنان فحذف ثانيهما، ووزنها (المَفْلة) لأنّ الهمزة عين الكلمة وقد حُذفت))[٧٠].

فالأصل على رأي المتقدمين (المَوْءُوْدَةُ) على وزن (مَفْعُوْلَة) مثل (المَوْعُودَةُ) على ما صرّح السمين الحلبيّ، والهمزة تمثل عين الكلمة، لأنّ الأصل (وَأَدَ)، وبعد حذفها بِرِمَّتها، صارت الكلمة هكذا (المَوْوْدةُ)، فالتقى ساكنان، وهما الواوان، فحُذفت الواو الثانية، لا الأولى، فصارت (المَوْدَةُ) على وزن (المَفْلَةُ) .

وما يُشْكَلُ عليه هذا الكلام **أولاً**: أنّهم حذفوا الساكن الثاني، والأصل عندهم أن يحذف الساكن الأول إذا كان مدَّةً عند التقاء الساكنين، ولا يُحذف الثاني، قال الرضي: ((إنَّما حُذف الأول إذا كان مدَّةً مع عدم اللبس، وحُرّك هو إذا كان غيرها ... ولم يحذف الثاني، ولم يُحرّك في جميع المواضع؛ لأنّ الثاني من الساكنين هو الذي يمتنع التلفظ به إذا كان الأول صحيحاً، والذي يُستَثقل إذا كان الأول حرف لين، وسبب الامتناع أو الاستثقال، هو سكون الأول، فيُزال ذلك إمّا بحذف الأول ... أو تحريكه))[٧١].

وثانياً: أنَّ التقاء الساكنين لم يحصل البتّة في هذه الكلمة؛ لأنّ الواو الثانية حركةٌ طويلةٌ، وليست صامتاً، وهي حركة عين الكلمة (الهمزة المحذوفة).

حاولَ مكي القيسي أن يجد تسويغاً آخر لقراءة الأعمش، يضعها فيه ضمن التخفيف القياسي الذي يقوم على حذف الهمزة، ونقل حركتها إلى الساكن الذي يسبقها، ثُمَّ تحذف حركتها من ذلك الساكن، إذ قال: ((بل هو تخفيفٌ قياسي، وذلك أنّه لما نقل حركة الهمزة إلى الواو، لم يهمزها، فاستثقل الضمّة عليها، فسكّنها، فالتقى ساكنان، فحذف الثاني))[٧٢].

وما يُؤخذ على هذا التوجيه أنّه حرّك الواو الأولى بضمّة قصيرة لا وجود لها في الأصل ظنَّ أنها حركة الهمزة المحذوفة، حيث نقلها إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة، وشيءٌ آخر يُشكل عليه توجيهه، وهو أنّ الواو إذا تحركت بالضم، جاز فيها أنّ تُبدل همزة، قال سيبويه: ((إنما كرهوا الواو حيث صارت فيها ضمّة كما يكرهون الواوين، فيهمزون نحو : قَؤُول ومَؤُونَة ... ومع ذلك أنّ هذه الواو ضعيفة تحذف وتبدل، فأرادوا أن يضعوا مكانها حرفاً أجلد منها، ولما كانوا يبدلونها وهي مفتوحة... كانوا في هذا أجدر حيث دخله ما يستثقلون، فصار الإبدال فيه مطرداً))[٧٣] ، وقال ابن جنّي((فإن قيل: ولِمَ أطّردَ الهمز في الواو المضمومة، قيل لأنّ الضمة قد تجري مجرى الواو، وهي واو صغيرة ... فجاز همزها))[٧٤].

والواقع أنَّ حركة الهمزة المحذوفة هي الواو الثانية، وهي حركةٌ طويلةٌ، ولا وجود أصلاً لالتقاءٍ بين ساكنين، وإنّما ما حدث، هو حذفٌ للهمز اعتباطاً مع حركتها الطويلة (الواو الثانية)، فصارت المَوْءودة: المَوْدةُ، والصورة المقطعية خيرُ دليل على ذلك:

الأصل : مَوْءودَةُ = م ـَ و / ء ـُ / د ـَ /ة ـُ بعد حذف الهمزة مع حركتها التي شكّلت المقطع الثاني ،

مَوْدَةُ = م ـَ و / د ـَ /ة ـُ ، فأصبح بمقطعين بعد أن كان بثلاثة .

وممّا حُذف فيه الهمز اعتباطاً قوله تعالى: ((أنْ أَرْضعيه))[٧٥]، إذ قرأ عمر بن عبد العزيز، وعمرو بن عبد الواحد بحذف الهمزة وكسر النون (أنِ ارْضعيه)، قال ابن جنّي: ((هذا على حذف الهمزة اعتباطاً لا تخفيفاً ... فلما حذف الهمزة على ما ذكرنا، كسر النون من (أنْ) لسكونها، وسكون الراء من بعدها ... ولو كان على التخفيف القياسي، لقال:(أنَ ارْضعيه) بفتح النون بحركة الهمزة من (ارضعيه)))[٧٦].

لا مِرْيةَ في أنَّ حذف الهمز هنا جاء مخالفاً للحذف القياسي الذي اجترحوه لتخفيف الهمزة، والذي يكون بحذفها ونقل حركتها إلى النون الساكنة التي تسبقها، فيكون التخفيف (أنَ ارْضعيه) على ما قاله ابن جني، بيدَ أنّ الذي حصل هنا، حذفٌ للهمزة بِرمَّتها، وهو ما أفضى إلى اجتماعٍ حقيقيٍّ لساكنين صحيحين في درج الكلام، هما النون الساكنة والراء، ومن ثَمَّ تُخُلِّصَ من هذا الالتقاء بكسر الأول منهما وهو (النون)، فصار التخفيف هكذا (أنِ ارْضعيه).

وبالنظر إلى معايير الدرس الصوتي الحديث ((يمكن القول إنّ تجاوراً بين صامتين قد حدث في مقطعٍ واحدٍ، وقد أدّى هذا إلى صورة مقطعية غير مقبولة في نظام المقطع العربي إلاّ في الوقف أعني المقطع المزيد))[٧٧]، أمّا في الدرج فلا يمكن القبول به، وصورة هذا المقطع هكذا في / ء ـَ ن ر / ويتمّ التخلّص منه عن طريق جلب مصوّت قصير من الخارج (الكسرة)، وتحويل المقطع المزيد الى مقطعين شائعين في بنية المقاطع العربية، وهما: القصير، والطويل المغلق، ((وعلى هذا يمكن توجيه تحريكهم بأنّه خلاصٌ من هذا المقطع))[٧٨].

أمّا الصورة المقطعية فيمكن تصويرها بالشكل الآتي:

الأصل : أنْ أَرْضعيه = ء ـَ ن/ ء ـَ ر/ ض ـِ / ... بعد سقوط الهمزة مع حركتها اعتباطاً، بقيت القاعدة الثانية من المقطع الثاني من دون مصوّت، هكذا:

=ء ـَ ن / ر/ ض ـِ ... وهو ما أوجبَ نقلها إلى المقطع الأول، فتكون المقطع المزيد:

=ء ـَ ن ر/ ض ـِ ، ثمَّ التخلص منه عن طريق جلب مصوّت قصير (الكسرة) وتحويله إلى مقطعين: قصير، وطويل مغلق، هكذا : أنِ ارْضعيه:

ء ـَ /ن ـِ ر /ض ـِ ... .

ثانياً: حذف الهمز اعتباطاً من دون التقاء الساكنين: ومن الأمثلة على ذلك ما رواه ابن مجاهد عن الحسن البصري في قوله تعالى : ((لئلّا يعلمُ أهل الكتاب ألّا يقدرون))[٧٩]، إذ قرأها : (لَيْلا يعلمُ) قال السمين الحلبي: ((... وحُذفت الهمزة اعتباطاً، وأُدغمت النون في اللام، فاجتمع ثلاثة أمثال، فَثُقُلَ النطق به، فأبدل الوسط ياءً تخفيفاً، فصار اللفظ (لَيْلا) كما ترى، ورُفع الفعل؛ لأنّ (أَنْ) هي المخففّة لا الناصبة، واسمها على ما تقرر ضمير الشأن محذوف، وفصل بينها وبين الفعل الذي هو خبرها بحرف النفي))[٨٠]، وقال أبو حيّان الأندلسي: ((وروى ابن مجاهد عن الحسن : لَيْلا ، مثل ليلى: اسم المرأة ويعلمُ برفع الميم، أصله : (لأن لا) بفتح لام الجر، وهي لغةٌ، فحذفت الهمزة اعتباطاً، وأدغمت النون في اللام، فاجتمعت الأمثال، وثُقُلَ النطق بها، فأبدلوا من الساكنة ياءً، فصارت لَيْلا، ورُفع الميم؛ لأنّ (أن) هي المخففة من الثقيلة لا الناصبة للمضارع، إذ الأصل : لأنّه لا يعلمُ))[٨١]، وقال أبو حفص الدمشقي النعماني: ((وقرأ الحسن أيضاً فيما روى عنه أبو بكر بن مجاهد (لَيْلا يعلمُ) بلام مفتوحة وياء ساكنة كاسم المرأة ورفع الفعل بعدها ... حذف الهمزة اعتباطاً وأُدغمت النون في اللام فاجتمع ثلاثة أمثال، فَثُقُلَ النطق به، وأبدل الوسط ياءً تخفيفاً، فصار اللفظ (لَيْلا) ...))[٨٢].

واضحٌ أنَّ الاصل في (لَيْلا)، (لَأنْلا)، أي (لَ+ أَنْ+لا)، وهي (لام) الجرّ المفتوحة على لغةٍ، و(أنْ) المخفّفة من الثقيلة، و(لا) النافية، وبعد حذف الهمزة اعتباطاً بأسرها – أعني مع حركتها – صارت الصورة هكذا (لَ+نْ+لا)، فأدغمت النون الساكنة بلام (لا) النافية، فصارت (لَلَّا)، وهذا يمثل ثقلاً بيّناً من أثر تضعيف اللام، أو اجتماع الأمثال وهو توالي ثلاث لامات، و ((التضعيف يثقلُ على ألسنتهم، وأنَّ اختلاف الحروف أخفّ عليهم من أن يكون من موضع واحد... لأنّه يثقل عليهم أن يستعملوا ألسنتهم من موضعٍ واحد، ثُمّ يعودوا له، فلما صار ذلك تَعَبَاً عليهم أن يداركوا في موضعٍ واحد، ولا تكون مهملة ، كرهوه))[٨٣]، زيادة على أنّ الطبع ينفر من توالي المتماثلات، قال الرضي: ((الطبع لا ينفرُ من توالي المختلفات، وإن كانت كلها مكروهة كما ينفر من توالي المتماثلات المكروهة، إذ مجرّد التوالي مكروهٌ حتي في غير المكروهات))[٨٤]. ومن ثمَّ تخلّصوا من هذا الثقل بإبدال اللام الساكنة (ياءً)، فصارت (لَيْلا)، قال سيبويه: ((هذا باب ما شذَّ فأُبدل مكان اللام ياءً؛ لكراهة التضعيف))[٨٥] .

ويُدخل المحدثون هذه الظاهرة ضمن ما يعرف عندهم بظاهرة (المخالفة الصوتية) ويعنون بها:((أنَّ الكلمة قد تشتمل على صوتين متماثلين كل المماثلة فيُقلب أحدهما إلى صوتٍ آخر؛ لتتمّ المخالفة بين الصوتين المتماثلين))[٨٦] وقال فيها د.أحمد مختار عمر: هي((تعديل الصوت الموجود في سلسلة الكلام بتأثير صوتٍ مجاور، ولكنّه تعديل عكسي يؤدي إلى زيادة مدى الخلاف بين الصوتين))[٨٧]، ويكون التغيير في الغالب بإبدال أحد الصوتين المتماثلين بصوت من أصوات اللين، أو ما يشبه أصوات اللين كالنون، أو الميم[٨٨].

أمّا مقطعياً فيمكن توضيح ما حصل بالشكل الاتي:

الأصل : لَأَنْلَا= ل ـَ /ء ـَ ن /ل ـً بعد حذف الهمزة اعتباطاً مع حركتها، تنقل القاعدة الثانية من المقطع الثاني (النون) إلى المقطع الأول؛ لأنها بقيت قاعدةً من دون مصوت ، لَنْلَا= ل ـَ ن / ل ـً

وبعد الإدغام تكون : للّا = ل ـَ ل /ل ـً وبعد إبدال اللام الثانية الساكنة ياءً (لَيْلا): ل ـَ ي / ل ـً .

والذي يبدو أنّ التخفيف الذي حصل لم يكن بإسقاط الهمزة اعتباطاً وإبدال اللام (ياءً) فقط، بل حصل أيضاً باختصار عدد المقاطع في الكلمة، فبعد أن كانت بثلاثة مقاطع، أضحت بمقطعين فقط.

ومن ذلك أيضاً قراءة ابن كثير (إنّها لَحْدَى الكبر) في قوله تعالى: ((إنّها لإحْدَى الكُبر))[٨٩]، قال ابن جنّي:((من ذلك قراءة ابن كثير: إنها لَحْدَى الكبر، فهذا في الحذف كقوله: (فَلَثْمَ عليه) إلاّ أنّ بينهما من حيث أذكر فرقاً، وذلك أنّ قوله: (لَحْدى الكبر) إنما فيه حذف الهمزة لا غير، وقوله: (فَلَثْمَ عليه) أصله: فلا إثْم، فلما حذف الهمزة تخفيفاً وإن لم يكن قياساً – التقت الألف مع ثاء (إثم) وهي ساكنة، فحُذفت الألف من (لا) لالتقاء الساكنين ... وعلى كل حال فحذف الهمزة هكذا، اعتباطاً))[٩٠] .

وعلى ما صرّح ابن جنّي فإنّ في قوله تعالى: ((لإحدى الكبر)) حذفاً للهمزة لا غير، فصارت (لَحْدى).

أمّا القراءة الصوتية الحديثة لها، فيمكن توضيحها بالآتي:

الأصل : لإحْدى = ل ـَ /ء ـِ ح / د ـً بعد حذف الهمزة اعتباطاً مع حركتها بقيت القاعدة الثانية من المقطع الثاني من دون مصوّت، هكذا: ل ـَ /ح / د ـً ثُمّ نقلت إلى المقطع الأول، لتكون قاعدةً ثانية له، هكذا، لَحْدى = ل ـَ ح /د ـً .

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً قوله تعالى : ((لكنّا هو الله ربّي))[٩١] و ((الأصل في هذه الكلمة (لكنْ أَنا) فنقل حركة همزة (أنا) إلى نون (لكن)، وحذف الهمزة، فالتقى مثلان، فأدغم، وهذا أحسن الوجهين في تخريج هذا. وقيل: حذف همزة (أنا) اعتباطاً، فالتقى مثلان، فأدغم وليس بشيءٍ، لجري الأول على القواعد))[٩٢]، وقال السمين الحلبيّ ((وقيل حذف همزة أنا اعتباطاً، فالتقى المثلان، فأدغم ...))[٩٣]، وقال الكفويّ: ((وأصل لكنّا هو الله ربي: لكنْ أنا، حذفت الألف، فالتقت نون، فجاء التشديد لذلك، ويسمى هذا الحذف بالحذف الاعتباطي، أي: الذي لغير موجب))[٩٤].

يظهر من النصوص أنَّ ثمّةَ توجيهين: الأول : قياسيٌّ: يكون بحذف الهمزة، ونقل حركتها على النون الساكنة التي تسبقها، ثُمّ إدغام النونين، وهو أحسنُ الوجهين عندهم؛ لأنه جارٍ على القياس، والقواعد الصرفية التي وضعوها لتخفيف الهمز. والآخر: حُذفت فيه الهمزة اعتباطاً مع حركتها، من دون نقلها، ثُمّ أُدغمت النونان، وهذا عندهم ليس بشيءٍ، لأنّ الحذف لغير موجب، ولم يجرِ على القواعد. والحقُّ أنَّ الأخير أوجهُ من الأول من حيث إنَّ التوجيه الأول تضمَّن نقلاً للحركة، وهذا جزءٌ من نظرتهم إلى الحركة على أنّها ذيلٌ أو تابعٌ للساكن. والحركةُ من وجهة نظر الدراسات الصوتية الحديثة، لا تُنقل؛ لأنّها جزءٌ مستقلٌ قائمٌ بذاته[٩٥]، وأيضاً من حيث إنّ نقل الحركة على الساكن في التوجيه الأول، تطلَّبَ حذفها مرّةً أخرى؛ لغرض الإدغام؛ لأنَّ أول المدغمين يشترط فيه أن يكون ساكناً. على حين جاء التوجيه الثاني بحذف الهمزة كاملة مع حركتها، ثم حصول الادغام مباشرةً؛ لأنَّ النون ساكنةٌ في الأصل.

وبقراءة صوتيةٍ حديثة يمكن توضيح ما حصل من حذف الهمزة اعتباطاً بالشكل الآتي:

الأصل : لكنْ أنا : ل ـً /ك ـِ ن /ء ـَ / ن ـً بعد حذف الهمزة مع حركتها ، والإدغام صارت (لكنّا) : ل ـً /ك ـِ ن / نـً، فالتخفيف الذي يُلحظ بحذف الهمزة والحركة، وباختصار عدد المقاطع، فبعد أن كانت الكلمة بأربعة مقاطع أضحت بثلاثة. وهو أمرٌ أيضاً يمكن ملاحظته في قراءة ابن كثير (لَحْدى الكبر) السابقة الذكر، إذ قُرِئت بمقطعين، بعد أن كانت في الأصل بثلاثة مقاطع.

الخاتمة

وفي ختام هذا البحث يمكن أن أوجزَ ما توصلت إليه من نتائج بالآتي:

١- تَبيَّنَ أنَّ المعنى الاصطلاحي لما حُذفَ اعتباطاً عند النحويين مستمدٌّ من معناه اللغوي، وفحواهُ القيام بعملٍ أو فعلٍ من دون علّةٍ، أو سبب.

٢- وقفت هذه الدراسة على غاية المحذوف اعتباطاً، وهي (التخفيف)، وأظهرت الأسباب، والعلل، التي تقف خَلْفَ هذه الغاية، كالاستثقال مثلاً، وبدا لي أنَّ ما قاله النحويون عن ما حُذِفَ (اعتباطاً) من أنّه حذفٌ من دون علَّةٍ، أو لغير موجب، معناه أنّ هذا الحذف خارجٌ عن القواعد والقياسات التي وضعها النحويون للتخفيف.

٣- بدا لي – وفي حدود ما اطّلعتُ عليه – أنّ (ابن جنّي) أوّل من استعمل مصطلح (اعتباطاً) في التوجيه الصوتي ولا سيما حذف الهمز في القراءات القرآنية، ثُمَّ شاع استعمال هذا المصطلح من بعده في هذا التوجيه عند النحويين، والقرّاء، والمفسّرين .

٤- كشفت هذه الدراسة عن ماهيَّة المحذوف اعتباطاً عند النحويين من حيث الوجود، وعدمه، فمنهم من ينفي وجوده فيعدّه كالعدم، وآخر يراه ثابتاً في التقدير، ومنهم من يلحظ رجوع المحذوف نفسه في بعض التحوّلات الصرفية، وآخرون يرون إمكانية تعويضه بحرف آخر.

٥- كان لمعايير الدرس الصوتي الحديث- ولا سيما نظرية المقطع الصوتي- أثرٌ واضحٌ في توجيه القراءات القرآنية التي حُذِفَ منها الهمز اعتباطاً، إذ وُجِّهَ بعضها بكراهة النطق بالمقطعين المغلقين (المديد) ، و(المزيد) في درج الكلام؛ كونهما من مقاطع الوقف، زيادةً على أنّ بعضها وُجِّهَ بكراهة توالي عدد من المقاطع المفتوحة.

٦- كشفت هذه الدراسة عن ضعف التوجيه الصوتي عند القدماء لبعض القراءات القرآنية التي حذف فيها الهمز اعتباطاً، وتخلّفَ عنهُ التقاءٌ بين ساكنين إذ ظهر عدم تحقّق هذا الالتقاء ولا سيما في قراءة: (المؤءودة) و(فلا إثْم عليه).

٧- يبدو أنّ توجيه القراءات القرآنية بالحذف غير القياسي الذي يسميه النحويون (الحذف الاعتباطي)، قد يكون أولى من توجيهها بالحذف القياسي؛ وذلك بناءً على ما يتخلَّف من كلا الحذفين، كما في قراءة (لكنّا هو).

الهوامش

١- مقاييس اللغة : ٢١١/٤، مادة (عبط).

٢ – جمهرة اللغة : ٣٥٧/١، مادة (عبط)، وينظر: أساس البلاغة:٦٣١/١ مادة (عبط) .

٣ – لسان العرب: ٣٤٧/٧، مادة (عبط).

٤ – العين: ٢٠/٢ مادة (عطب)، وينظر: لسان العرب: ٣٤٧/٧، وتاج العروس: ٤٦٤/١٩ مادة (عبط) .

٥ – تاج العروس: ٤٦٤/١٩.

٦ – تهذيب اللغة: ١٠٩/٢، مادة : (عبط) .

٧ – تاج العروس:٤٦٤/١٩، وينظر : لسان العرب: ٣٤٧/٧.

٨ – العين: ٢١/٢، وينظر: مقاييس اللغة: ٢١١/٤، ولسان العرب: ٣٤٧/٧.

٩ – مقاييس اللغة:٢١١/٤، وينظر: لسان العرب:٣٤٧/٧، وتاج العروس:٤٦٤/١٩.

١٠ – ١٢٢/١، باب (الاعتباطية)

١١ – ١٤٥٢/٢، مادة (عبط).

١٢ – الكليات: ١٥١/١، فصل الألف والعين.

١٣ – المخصص:٣٧١/٢.

١٤ – أوضح المسالك: ٣٧/١.

١٥ – مناهج البحث في اللغة: ٢١٨.

١٦ – الدرُّ المصون:١٢٦/٦.

١٧ – قرأ بها عمرو بن عبد الواحد، وعمر بن عبد العزيز، ينظر: المحتسب:١٩٢/٢، والبحر المحيط:١٠٥/٧.

١٨ – القصص:٧.

١٩ – المحتسب:١٩٢/٢.

٢٠ – اللباب في علل البناء والإعراب:٣٤٨/١.

٢١ – شذا العرف في فن الصرف:١٣٨.

٢٢ – اللباب في علوم الكتاب:٤٧٦/١٣، وهي قراءة باقي السبعة ما عدا ابن عامر ونافع.

٢٣ – شرح الشافية لركن الدين: ٣٤٠/١.

٢٤ – شرح الكافية للرضي:٣٩٣/١.

٢٥ – ينظر: شرح الشافية لركن الدين :٣٤٠/١.

٢٦ – شرح المفصل لابن يعيش: ٣٠٠/٢.

٢٧ – المدثر:٣٥.

٢٨ – البقرة:٢٠٣.

٢٩ – المحتسب:٢٠٩/١

٣٠ – قراءة : عمرو بن عبد الواحد، وعمر بن عبد العزيز، ينظر: المحتسب:١٩٢/٢، والبحر المحيط:١٠٥/٧.

٣١ – المحتسب:١٩٢/٢.

٣٢ – المفصل:٩٧.

٣٣ – شرح الكافية للرضي:٣٩٢/١.

٣٤ –المصدر نفسه:٣٩٣/١.

٣٥ – المصدر نفسه.

٣٦ – البيت مجهول النسبة: ينظر: الخصائص:١٥١/٣، والمحتسب: ٢٠٩/١، وتاج العروس: ٣١٣/١٤.

٣٧ – المحتسب:٢٠٩/١

٣٨ – ينظر: العين:٢/٢٠–٢٢، مادة : (عطب)

٣٩ – الجنى الداني في حروف المعاني:١٩٩.

٤٠ – الكتاب:٢/١٩٥–١٩٦.

٤١ – الخصائص:٣/١٤٧.

٤٢ – البقرة:٢٨٢، وهي قراءة أهل مكّة، ينظر: المحتسب:١/٢٤٢.

٤٣ – المحتسب: ١/٢٤٢.

٤٤ – ينظر: مثلاً: شرح الكافية للرضي: ١/٣٩٣، و٢/٤٧٣، وشرح الشافية للرضي: ١/٣٨٥، واللباب:٢/٣٢٩، ومغني اللبيب:١/٣٦، وهمع الهوامع:١/٦٨، وشرح التصريح: ١/٢٥.

٤٥ – ينظر مثلاً: المحتسب: ١/٢٠٩، والإقناع:٢٧٤، والنشر في القراءات العشر:١/٤٧٦.

٤٦ – ينظر مثلاً : الدر المصون:٧/٤٩١، و١٠/٢٦٠، والبحر المحيط:١٠/١١٧، والتحرير والتنوير:١/٤٠٨.

٤٧ – ينظر مثلاً: المخصص : ١/٤٦٨، و٢/٣١٧، والمصباح المنير: ٢١٣.

٤٨ – المحتسب:١/٢١٠.

٤٩ – النشر:١/٤٧٦.

٥٠ – البحر المحيط:١/٢٨.

٥١ – النساء:٦١.

٥٢ – التبيان في إعراب القرآن:١/٣٦٨.

٥٣ – شرح الكافية:٢/٤٧٣.

٥٤ – المفصل:٩٧.

٥٥ – حاشية الصبّان:٢/٧٢.

٥٦ – شرح الكافية للرضي:٣/٣٥٥.

٥٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف:١/٨–٩ (الهامش)

٥٨ – التكملة:٢١٢.

٥٩ – ينظر: الكتاب:٣/٥٤١–٥٥٧، والتكملة:٢١٢– ٢٢١، وشرح الشافية للرضي:٣/٢٤–٤٨.

٦٠ – الكتاب:٣/٥٥٤.

٦١ – البقرة:٢٠٣، وهي قراءة سالم بن عبد الله بن عمر، ينظر: المحتسب:١/٢٠٨، والبحر المحيط:٢/١١١.

٦٢ – المحتسب:١/٢٠٩–٢١٠.

٦٣ –فقه اللغات السامية:٤٣.

٦٤ – العربية الفصحى:٤٦.

٦٥ – ينظر: التقاء الساكنين:٩٧، وتجاور الصوامت:٢٣.

٦٦ – اللغة العربية معناها ومبناها:٣٠١.

٦٧ – التكوير:٨. والقراءة تنظر في : الإقناع في القراءات السبع:٢٧٣–٢٧٤.

٦٨ – الدرُّ المصون:١٠/٧٠٣–٧٠٤.
٦٩ – الإقناع:٢٧٤.
٧٠ – اللباب في علوم الكتاب:٢٠/١٨٢.
٧١ – شرح الشافية:٢/٣٥٠.
٧٢ – الدرُّ المصون:١٠/٧٠٤.
٧٣ – الكتاب:٤/٣٣١.
٧٤ – المنصف:١/٢١٣.
٧٥ – القصص:٧.
٧٦ – المحتسب:٢/١٩٢.
٧٧ – تجاور الصوامت:٢٩.
٧٨ – التقاء الساكنين، د. صباح عطيوي:١٦١.
٧٩ – الحديد:٢٩. والقراءة تنظر في المحتسب:٢/٣٦٤.
٨٠ – الدرُّ المصون:١٠/٢٦٠.
٨١ –البحر المحيط:١٠/١١٧.
٨٢ – اللباب في علوم الكتاب:١٨/٥١٠.
٨٣ – الكتاب:٤/٤١٧.
٨٤ – شرح الشافية للرضي:٢/٢١٥.
٨٥ – الكتاب:٤/٤٢٤، وينظر: شرح المفصل:١٠/١٥٥.
٨٦ – الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس:١٩٤.
٨٧ – دراسة الصوت اللغوي: ٣٨٤.
٨٨ – الأصوات اللغوية، د. إبراهيم أنيس:١٩٤–١٩٥.
٨٩ – المدّثّر:٣٥.
٩٠ – المحتسب:١/٢٠٩–٢١٠.
٩١ – الكهف:٣٨. وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة والكسائي، ينظر: السبعة في القراءات:٣٩١، والحجة للقراء السبعة:٥/١٤٥.
٩٢ – اللباب في علوم الكتاب:١٣/٤٧٩.
٩٣ – الدرُّ المصون:٧/٤٩١.
٩٤ – الكليات : ١/٧٩٣.
٩٥ – ينظر: المنهج الصوتي: ١١، و٣٤–٣٥، وتجاور الصوامت:٤٤، والتقاء الساكنين، د.صباح عطيوي:٤٠–٤٥.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.
- أساس البلاغة، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر(ت ٥٣٨ هـ)، تح: محمد باسل عيون السود، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- الأصوات اللغوية، د.إبراهيم أنيس، ط/٣، الناشر مكتبة الأنجلو المصرية، مط: محمد عبد الكريم حسّان، ٢٠٠٧م.
- التقاء الساكنين في ضوء نظرية المقطع الصوتي، د.صباح عطيوي عبّود، ط/١، دار الرّضوان، عمّان، ٢٠١٤م.
- الإقناع في القراءات السبع، الأنصاري، أبو جعفر أحمد بن علي (ت٥٤هـ)، تح: أحمد فريد المزيدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ، ١٩٩٩م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب، بيروت، د.ت.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، الأنصاري، جمال الدين بن هشام، (ت٧٦١هـ) تح: يوسف البقاعي، دار الفكر، (د. ت).
- البحر المحيط، الأندلسي، أبو حيَّان محمد بن يوسف(ت٧٤٥هـ) ، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت،١٤٢٠هـ.
- تاج العروس / الزبيدي، أبو الفيض محمد بن عبد الرزاق، (ت١٢٠٥هـ)، تح: مجموعة من المحققين، دار الهداية ، (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن حسين(ت٦١٦هـ) علي محمد البجاري، الناشر: عيسى الحلبي، دمشق ، (د.ت).
- تجاور الصوامت في العربية، قراءةٌ أخرى، د.جواد كاظم عناد، المركز الثقافي العراقي، العراق–الديوانية، ٢٠٠٨م.
- التحرير والتنوير، التونسي محمد الطاهر بن محمد بن عاشور (ت ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر– تونس، ١٩٨٤م.
- التكملة، الفارسي ، أبو علي الحسن بن أحمد(ت٣٧٧هـ)، تح، كاظم بحر المرجان، دار الكتب للطباعة، جامعة الموصل، ١٩٨١م.
- تهذيب اللغة، الأزهري، أبو منصور محمّد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، تح: محمد عوض مرعب، ط/١، دار إحياء التراث، بيروت،٢٠٠١م.
- جمهرة اللغة، الأزهري، أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ) تح : رمزي منير البعلبكي، ط١، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٨٧م .
- الجنى الداني، في حروف المعاني، المرادي، أبو محمد بدر الدين بن قاسم، تح: د. فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٢م.

- حاشية الصبَّان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، الصبَّان، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ)، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٧م.
- الحُجَّة للقُرَّاء السبعة، الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، تح: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، ط/١، دار المأمون للتراث ، بيروت، ١٩٨٤م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي، تح: محمّد علي النجار، وآخرون ، ط/٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٥٢م.
- دراسة الصوت اللغوي، د.أحمد مختار عمر، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٤م.
- الدرُّ المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين بن أحمد، (ت٧٥٦هـ)، تح: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د.ت).
- السَّبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تح: د. شوقي ضيف، ط/٢، دار المعارف، القاهرة ، ١٩٨٠م.
- شذا العرف في فن الصرف، الشيخ أحمد الحملاوي، مكتبة الرشد ، الرياض، (د.ت).
- شرح التصريح على التوضيح، الأزهري، خالد بن عبد الله (ت ٩٠٥هـ)، تح: أحمد السَّيِّد أحمد، دار التوفيقية للتراث ، القاهرة ،٢٠١١م.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، الأستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق، يوسف حسن عمر، ط/٢، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي: ١٩٧٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي ، تح: محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، ط/١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ٢٠٠٥م .
- شرح شافية ابن الحاجب ، الأستراباذي رُكن الدين حسن بن محمد (ت٧١٥هـ) ، تح: د.عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط/١، مكتبة الثقافة الدينية ، ٢٠٠٤م .
- شرح المفصَّل، ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، (ت ٦٤٣ هـ)، تح : أحمد السيِّد سيِّد أحمد، مراجعة إسماعيل عبد الجواد عبد الغني، المكتبة التوفيقية، القاهرة ، (د.ت) .
- العربية الفصحى نحو بناء جديد ، د. هنري فليش ، تعريب وتحقيق د. عبد الصبور شاهين ، ط/ ٢ ، دار المشرق ، بيروت ، ١٩٨٣م .
- العين ، الفراهيدي ، الخليل بن أحمد (ت ١٧٥ هـ)، تح : د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي ، دار الرّشيد ، بغداد ، ١٩٨٠ م .
- فقه اللغات السّاميّة، كارل بروكلمان، ترجمة: د. رمضان عبد التوّاب، مط: جامعة الرياض، السعودية ، ١٩٧٧م.
- الكتاب، سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تح: عبد السلام هارون ، ط/٢، دار الجيل للطباعة، القاهرة ،١٩٨٢م.

- الكليات، الكفوي أبو البقاء أيوب بن موسى (ت١٠٩٤هـ)، تح: عدنان درويش ، مؤسسة الرسالة– بيروت ، (د.ت).
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦ هـ)، تح: د.عبد الإله النبهان، ط/١، دار الفكر، دمشق ، ١٩٩٥م.
- اللباب في علوم الكتاب، الدمشقي النعماني، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي، تح: عادل أحمد عبد المحمود، وعلي محمد معوّض، ط/١، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٨م.
- لسان العرب، ابن منظور، محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ)، ط/٣، دار صادر، بيروت،١٤١٤ هـ .
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان ، ط/٣، عالم الكتب ، القاهرة ، ١٩٨٨م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها ، ابن جنّي، تح: محمد عبد القادر عطا، ط/١، دار الكتب العلمية ، بيروت ١٩٩٨م.
- المخصص، أبو الحسن علي إسماعيل بن سيده (ت٤٥٨هـ) تح: خليل أبراهيم جفال، ط/١، دار إحياء التراث، بيروت، ١٩٩٦م.
- المصباح المنير، الفيّومي، أحمد بن محمد (ت ٧٧٠هـ)، المكتبة العلمية ، بيروت (د.ت) .
- معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، د. أحمد مختار عمر مع فريق عمل، ط/١، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- معجم اللغة العربية المعاصرة، د.أحمد مختار عبد الحميد، ط/١،عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٨م.
- معجم مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تح: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، الأنصاري، جمال الدين عبد الله بن هشام (ت ٧٦١هـ)، تح: بركات يوسف هبود ، ط/١، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت – لبنان ، ١٩٩٩م.
- المُفَصَّل في صنعة الإعراب، الزمخشري، ، تح: د. خالد إسماعيل حسَّان، مراجعة: د. رمضان عبد التواب ، ط/١، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ٢٠٠٦م.
- مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان، ط/٢، دار الثقافة ، الدار البيضاء–المغرب، ١٩٧٤م.
- المنصف شرح كتاب التصريف ، ابن جني ، تح : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٨م .
- المنهج الصوتي للبنية العربية– رؤية جديدة في الصرف العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٠م.
- النَّشر في القراءات العشر، ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي ، تح: محمد علي الضبَّاع ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، (د.ت) .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، السّيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ) ، تح: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية ، مصر، (د.ت) .